



**Gender Equality & Women's
Empowerment**

**السلطة الوطنية الفلسطينية
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**

**تقرير وصفي حول النتائج الرئيسية لمسح معرفة
وتوجهات وممارسات أعضاء المجلس التشريعي
تجاه التمييز المبني على النوع الاجتماعي، 2010**

حزيران/يونيو، 2010

تم إعداد هذا التقرير حسب الإجراءات المعيارية المحددة في ميثاق
الممارسات للإحصاءات الرسمية الفلسطينية 2006

© رجب، 1431هـ - حزيران، 2010.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق - اليونسكو، 2010. تقرير وصفي حول النتائج الرئيسية
لمسح معرفة وتوجهات وممارسات أعضاء المجلس التشريعي تجاه التمييز المبني على النوع الاجتماعي 2010. رام الله - فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله - فلسطين.

هاتف: 2982700 (970/972) 2

فاكس: 2982710 (970/972) 2

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps :

صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.gov.ps

خريطة فلسطين



شكر وتقدير

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق - اليونسكو بالشكر والتقدير إلى كل أعضاء المجلس التشريعي الذين ساهموا في إنجاح جمع بيانات المسح، وإلى جميع العاملين في هذا المسح لما أبدوه من حرص منقطع النظير أثناء تأدية واجبهم.

لقد تم تخطيط وتنفيذ مسح معرفة وتوجهات وممارسات أعضاء المجلس التشريعي تجاه التمييز المبني على النوع الاجتماعي، 2010 بقيادة فريق فني من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق.

تم تنفيذ هذا المسح بالتعاون مع مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق - اليونسكو وبتمويل مالي من MDG Achievement Fund لتنفيذ الهدف الثالث من مشروع الألفية تحت عنوان " تعزيز النوع الاجتماعي وتمكين المرأة ".

فريق العمل

- اللجنة الفنية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

خالـد أبو خالـد
رئيس اللجنة

محمد الصيرفي

نمر دودين

محمد الخطباء

مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق - اليونسكو

شـرين عساف

سيرين مصلح

- إعداد التقرير

فاتن أبو قرع

- تدقيق معايير النشر

حنان جناجره

- المراجعة الأولية

خالـد أبو خالـد

محمد العمري

مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق - اليونسكو

زهيرة كمال

- المراجعة النهائية والإشراف العام

محمود جرادات

القائم بأعمال رئيس الجهاز

علا عوض

تقديم

منذ عدة سنوات تبذل الكثير من المؤسسات المحلية والدولية في الأراضي الفلسطينية جهوداً كبيرة في برامج التوعية المجتمعية والتدريب على النوع الاجتماعي (أي أدوار المرأة والرجل). وما زالت هذه الجهود تضخ الكثير من التدريبات والدورات في مجال التوعية بقضايا المرأة وإنصافها، ومع ذلك ما زالت هناك معضلة حقيقية على صعيد انتهاج سياسات أو برامج وطنية تعزز من دور المرأة، وتمنع التمييز ضدها حيث ما زال هناك الكثير من الرفض للاستجابة لقضايا المرأة.

ومن أجل التعرف على مدى الوعي بقضايا المرأة ومدى التطور الذي تركته هذه الجهود في مجال التغيير في المفاهيم والموروث الثقافي، ومن أجل التعرف أيضاً على أفكار وممارسات أعضاء المجلس التشريعي وتحسس مدى تجاوبهم وقناعاتهم بقضايا النوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، جاء التحضير لهذا المشروع لتوفير تقرير بحثي من خلال بيانات إحصائية حول أهم المؤشرات المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي.

نأمل في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق - اليونسكو أن تخدم البيانات الواردة في هذا التقرير صناع القرار ورسمي السياسات في الاستثمار الأمثل للجهود المبذولة للنهوض بواقع المرأة في فلسطين لتحقيق تعزيز النوع الاجتماعي وتمكين المرأة وفقاً لأهداف الألفية الإنمائية.

زهيرة كمال

مديرة المركز

مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق - اليونسكو

علا عوض

القائم بأعمال رئيس الجهاز

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

حزيران، 2010

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ii	قائمة الجداول
iv	قائمة الأشكال البيانية
1	مقدمة
1	1.1 مقدمة
1	2.1 أهداف المسح
1	3.1 هيكلية التقرير
3	المفاهيم والمصطلحات
5	النتائج الرئيسية
5	1.3 العلاقة مع الأطر النسوية
5	2.3 الثقافة الاجتماعية " الموروث الثقافي "
6	3.3 ممارسات أعضاء المجلس التشريعي تجاه بعض القضايا
8	4.3 المساواة في الحياة العامة
9	5.3 المساواة في الحيز الخاص
9	6.3 الأنظمة والقوانين المعمول بها في مؤسسات السلطة
11	7.3 العنف ضد المرأة
11	8.3 الحياة الاقتصادية
12	9.3 معرفة أعضاء المجلس التشريعي في بعض القضايا
13	المنهجية
13	1.4 استمارة المسح
13	2.4. شمولية المسح
13	3.4 العمليات الميدانية
13	1.3.4 التدريب والتعيين
14	2.3.4 العمل الميداني للمسح
14	3.3.4 تدقيق البيانات في الميدان
14	4.3.4 آلية الإشراف والمتابعة
14	4.4 معالجة البيانات
14	1.4.4 تجهيز برامج الإدخال
15	2.4.4 إدخال البيانات
15	3.4.4 تدقيق وتنظيف البيانات
15	4.4.4 جدولة البيانات
16	جودة البيانات
16	1.5 دقة البيانات
17	2.5 إجراءات ضبط الجودة
17	3.5 أبرز المعوقات التي واجهت المسح
18	الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
19	جدول 1: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب علاقتهم بالجمعيات والاتحادات النسوية، 2010
19	جدول 2: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي الذين أفادوا أنهم على اتصال وعلاقة مع الجمعيات والاتحادات النسوية حسب الجهة التي بادرت على تأسيس هذه العلاقة، 2010
19	جدول 3: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي الذين أفادوا بأنهم ليسوا على اتصال وعلاقة مع الجمعيات والاتحادات النسوية حسب السبب، 2010
20	جدول 4: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي الذين أفادوا بأنهم ليسوا أعضاء في ائتلاف لتطوير دور المرأة في عمل المجلس التشريعي حسب السبب، 2010
20	جدول 5: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب تأييدهم لبعض حقوق المرأة والقوانين المتعلقة بالمرأة، 2010
20	جدول 6: نسبة أعضاء المجلس التشريعي الذين أفادوا بأنهم قاموا بخطوات تجاه القضايا الآتية من بين الذين أيدوا حقوق المرأة وتعديل القوانين، 2010
21	جدول 7: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب موافقتهم على بعض عبارات الموروث الثقافي/عبارات صورة المرأة في المجتمع الفلسطيني، 2010
21	جدول 8: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب بعض عبارات المساواة في الحياة العامة، 2010
22	جدول 9: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب وجهة نظرهم بالنسب المناسب لزواج الفتاة، 2010
22	جدول 10: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب رأيهم في صاحب القرار في بعض المجالات المتعلقة بالأسرة، 2010
22	جدول 11: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب وجهة نظرهم في الأنظمة والقوانين المعمول بها في مؤسسات السلطة، 2010
23	جدول 12: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب تأييدهم لحق المرأة في الكوتا وشغل بعض المناصب العامة، 2010
23	جدول 13: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب تأييدهم لبعض حقوق المرأة المتزوجة من أجنبي، 2010
23	جدول 14: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب تأييدهم لبعض القوانين التي تحتاج لإعادة نظر للحد من التمييز ضد المرأة، 2010
23	جدول 15: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب مدى تأييدهم لمقولات محددة، 2010
24	جدول 16: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب وجهة نظرهم من العنف ضد النساء، 2010
24	جدول 17: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب وجهة نظرهم في تعرض المرأة لبعض الممارسات في المنزل، 2010
24	جدول 18: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب وجهة نظرهم في تعرض المرأة لبعض الممارسات في أماكن العمل، 2010
25	جدول 19: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب وجهة نظرهم في أن هذه الممارسات تعتبر عنف ضد المرأة، 2010
25	جدول 20: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب وجهة نظرهم في عمل المرأة في بعض المهن والتخصصات، 2010

الصفحة	الجدول
25	جدول 21: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب وجهة نظرهم في عمل المرأة، 2010
26	جدول 22: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب تأييدهم لبعض المقولات، 2010
26	جدول 23: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب وجهة نظرهم في بعض القضايا القانونية، 2010
26	جدول 24: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب وجهة نظرهم في امتلاك فرص للترقية وقدرات محددة داخل المؤسسات الفلسطينية، 2010
26	جدول 25: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب رأيهم من الأكثر أماناً في القطاع العام، 2010
27	جدول 26: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب وجهة نظرهم في بعض حقوق وقضايا المرأة، 2010
27	جدول 27: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب وجهة نظرهم في إعطاء الرجال إجازة أبوة مدفوعة الأجر وبعض التسهيلات للأمهات العاملات، 2010
28	جدول 28: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي الذين أجابوا عن قيم بعض المؤشرات الإحصائية الآتية، 2010

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	الشكل
6	شكل 1: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب موافقتهم على عبارة "الاختلاف الوحيد بين الرجل والمرأة هو الفرق البيولوجي" 2010
7	شكل 2: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي الذين أفادوا أنهم أقاموا خطوات لدعم رفع سن الزواج إلى أكثر من 18 سنة حسب الخطوات التي قاموا بها، 2010.
7	شكل 3: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي الذين أفادوا أنهم أقاموا خطوات لدعم تعديل قانون الأحوال الشخصية حسب الخطوات التي قاموا بها، 2010.
8	شكل 4: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي الذين أفادوا أنهم أقاموا خطوات للحد من ممارسة العنف ضد المرأة حسب الخطوات التي قاموا بها، 2010.
8	شكل 5: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي الذين أفادوا أنهم أقاموا خطوات لفرض عقوبة رادعة على العنف الممارس ضد المرأة حسب الخطوات التي قاموا بها، 2010
9	شكل 6: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب موافقتهم على عبارة "يوجد مساواة بين المرأة والرجل في" الوصول إلى المناصب العليا في الوزارات والمؤسسات والأجهزة المختلفة العامة والخاصة" 2010
9	شكل 7: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب رأيهم في صاحب القرار في إدارة مصادر الأسرة وتوزيعها في الأسرة، 2010

لفصل الأول

مقدمة

1.1 مقدمة

يسعى الهدف الثالث من أهداف التنمية الألفية (MDGs) لتحقيق المساواة للنوع الاجتماعي وتمكين المرأة في مناطق السلطة الفلسطينية، إلى النهوض بالمرأة الفلسطينية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، وتمكينها من خلال مخرجات ثلاث: تقليل العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وكل أشكال العنف الواقع على المرأة والفتاة الطفلة، زيادة تمثيل المرأة في صنع القرار، وزيادة الفرص المتساوية لمشاركة المرأة الاقتصادية، وبشكل خاص النساء اللواتي يعانين من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

ومن أجل زيادة الوعي بقضايا النوع الاجتماعي، ومعرفة أثر الجهود التي بذلت في هذا المجال، وللوقوف على معرفة وتوجهات وممارسات أعضاء المجلس التشريعي تجاه التمييز المبني على النوع الاجتماعي وأهم قضاياها، قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق - اليونيسكو وبدعم مالي من MDG Achievement Fund، بتنفيذ مسح كمي حول معرفة وتوجهات وممارسات أعضاء المجلس التشريعي تجاه التمييز المبني على النوع الاجتماعي 2010.

تكمن أهمية تنفيذ هذا المسح بما يوفره من بيانات حديثة وشاملة حول الموضوع تساعد في سد النقص في البيانات والتي تؤدي إلى خلق القاعدة الأساسية لمشروع الألفية تعزيز النوع الاجتماعي وتمكين المرأة.

2.1 أهداف المسح

يهدف المسح بشكل عام إلى توفير بيانات إحصائية حول معرفة وتوجهات وممارسات أعضاء المجلس التشريعي تجاه قضايا النوع الاجتماعي وانعكاساتها على العملية التنموية، وتأثيراتها على وعي المجتمع بهذه القضايا وعلى الخطط التنموية المستقبلية لتحقيق الهدف الثالث من "الألفية" تحت عنوان تعزيز النوع الاجتماعي وتمكين المرأة.

أما الأهداف الخاصة بهذا المسح فتتمثل بالآتي:

1. توفير بيانات إحصائية حول فعالية ونشاط أعضاء المجلس التشريعي في المجتمع المحلي وداخل المجلس.
2. التعرف على توجهات وممارسات أعضاء المجلس التشريعي تجاه القضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي.
3. التعرف على مدى معرفة أعضاء المجلس التشريعي حول قضايا النوع الاجتماعي.

3.1 هيكلية التقرير

يتكون هذا التقرير من خمسة فصول بالإضافة إلى التقديم يتناول الفصل الأول مقدمة عامة حول موضوع المسح

وأهدافه وهيكلية التقرير، بينما يعرض الفصل الثاني المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في المسح، ويتطرق الفصل الثالث إلى نتائج المسح الرئيسية، في حين يتطرق الفصل الرابع من التقرير إلى المنهجية التي استخدمت في تصميم وتنفيذ المسح، ويعرض الفصل الخامس جودة البيانات.

الفصل الثاني

المفاهيم والمصطلحات

حالة اللجوء:

حالة اللجوء خاصة بالفلسطينيين الذين هجروا من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1948 وتشمل أبناء الذكور منهم وأحفادهم.

المستوى التعليمي:

هو أعلى مؤهل علمي أتمه الفرد بنجاح، ويكون المستوى التعليمي للأفراد الذين أعمارهم 10 سنوات فأكثر.

الحالة الزوجية:

هي حالة الفرد الشخصية الحالية التي يكون عليها ذلك الفرد الذي يبلغ من العمر 12 سنة فأكثر وقت فترة الإسناد، والمتعلقة بقوانين وعادات الزواج المعمول بها في البلد.

العنف الأسري:

العنف الأسري هو أي تصرف يتصرفه أحد أفراد الأسرة ضد أي فرد من أفرادها بهدف إلحاق الألم أو الأذى النفسي أو الجسدي أو أي شكل آخر من أشكال الألم والإساءة.

الكوتا:

هو تخصيص عدد معين من مقاعد المجلس التشريعي أو البرلمان لفئة معينة من المجتمع بغض النظر عن عدد الناخبين لهذه الفئة، وفي قانون الانتخابات الفلسطيني تم اعتماد نظام الكوتا لضمان تمثيل النساء وغير المسلمين في المجلس التشريعي.

الموظف الحكومي:

ويقصد به الشخص المعين بقرار من جهة مختصة (الحكومة) لشغل وظيفة مدرجة في نظام تشكيلات الوظائف المدنية على موازنة إحدى الدوائر الحكومية أياً كانت طبيعة تلك الوظيفة أو مسماها.

الوظيفة:

مجموعة المهام التي توكلها جهة مختصة إلى الموظف للقيام بها بمقتضى هذا القانون أو أي تشريع آخر أو تعليمات أو قرارات إدارية وما يتعلق بها من صلاحيات وما يترتب على تلك المهام من مسؤوليات.

مكان الإقامة المعتادة الحالية:

هو المكان الجغرافي (اسم التجمع أو المحافظة) الذي يقيم فيه الفرد عادة معظم أيام السنة (ستة أشهر فأكثر). وقد يكون هذا المكان هو نفس مكان تواجده وقت الزيارة أو مكان إقامته القانوني، وقد يكون مختلفاً عنه.

وطبقاً لهذا التعريف في مكان الإقامة المعتادة الحالية هو الذي تنطبق عليه إحدى الحالات التالية:

- المكان الذي ولد فيه الفرد ولا يزال يقيم فيه ولم ينتقل للإقامة المعتادة من مكان لآخر.
- المكان الذي انتقل إليه الفرد من مكان لآخر وذلك بهدف الإقامة لفترة لا تقل عن ستة أشهر حتى وإن لم يمر على إقامته به سوى أيام معدودات.
- المكان الذي مضى على تواجده الفرد فعلياً ستة أشهر أو أكثر منذ قدومه إليه وحتى تاريخ الزيارة حتى وإن لم يكن الهدف هو الإقامة لهذه الفترة.
- في حالة وجود مكانين أو أكثر للفرد يسجل المكان الذي قضى به الفرد فترة أطول (ستة أشهر أكثر) خلال الـ 12 شهراً السابقة لتاريخ المقابلة.

النتائج الرئيسية

نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسحاً حول معرفة وتوجهات وممارسات أعضاء المجلس التشريعي تجاه التمييز المبني على النوع الاجتماعي وذلك بالتعاون مع مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق - اليونسكو وبدعم من الحكومة الإسبانية ضمن المشروع المشترك لتحقيق الهدف الثالث من أهداف الألفية (MDGs) والمتعلقة بالمساواة للمرأة والرجل ومناهضة العنف خلال الفترة الممتدة ما بين أواخر شهر آذار وحتى منتصف شهر نيسان من العام 2010 حيث بلغ مجتمع الدراسة 129 عضواً في الأراضي الفلسطينية بواقع 82 عضواً في الضفة الغربية و47 عضواً في قطاع غزة، علماً أن هناك 3 أعضاء قد توفوا.

1.3 العلاقة مع الأطر النسوية

أظهرت نتائج المسح إلى أن نسبة أعضاء المجلس التشريعي الذين على اتصال وعلاقة مع الجمعيات والاتحادات النسوية بلغت 78.1% بالمقابل هناك 28.4% من أعضاء المجلس التشريعي هم أعضاء في ائتلافات لتطوير دور المرأة في عمل المجلس التشريعي، و82.7% من أعضاء المجلس التشريعي يرون أن هناك أهمية لوجود دوائر خاصة بالمرأة في مؤسسات السلطة لتطوير وضع المرأة.

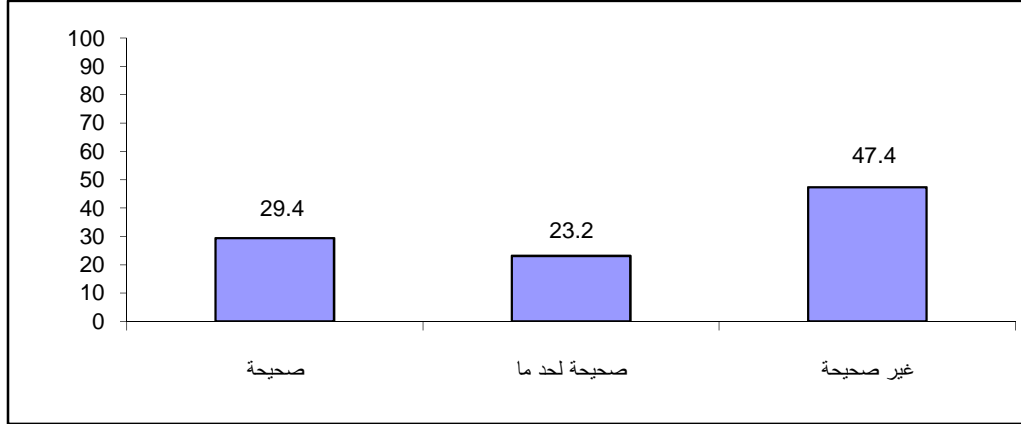
أما بخصوص الجهة التي بادرت بالاتصال وتأسيس العلاقة فهناك 43.4% من الأعضاء الذين أفادوا بأنهم على اتصال وعلاقة مع الجمعيات والاتحادات النسوية، أشاروا أنهم هم من بادر وأسس العلاقة مع الجمعيات والاتحادات النسوية، مقابل 24.4% من الأعضاء أشاروا أن المبادرة كانت من طرف المنظمات والاتحادات النسوية.

أما بخصوص الأسباب التي منعت أعضاء المجلس التشريعي من أن يكونوا أعضاء في ائتلاف لتطوير دور المرأة في عمل المجلس التشريعي، فقد أشارت النتائج أن 33.8% من الأعضاء الذين أفادوا بأنهم ليسوا على اتصال وعلاقة مع الجمعيات والاتحادات النسوية عزوا ذلك لضيق الوقت و5.4% لأسباب حزبية و5.4% بسبب تحيز متخذي القرار.

2.3 الثقافة الاجتماعية "الموروث الثقافي"

أظهرت نتائج المسح إلى أن نسبة أعضاء المجلس التشريعي الذين اعتبروا عبارة "أن النساء بشكل عام بحاجة للرجال لحماية في المجتمع" صحيحة وصحيحة إلى حد ما 69.7% و25.8% منهم اعتبروها غير صحيحة و4.5% منهم لا يعرف، بينما 52.6% من أعضاء المجلس التشريعي اعتبروا عبارة "أن الاختلاف الوحيد بين المرأة والرجل هو الفرق البيولوجي" صحيحة وصحيحة إلى حد ما، و47.4% منهم اعتبروها غير صحيحة، انظر شكل 1

شكل1: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب موافقتهم على عبارة " الاختلاف الوحيد بين الرجل والمرأة هو الفرق البيولوجي " 2010



كما وأظهرت النتائج أن 76.7% من أعضاء المجلس التشريعي اعتبروا عبارة "أن الرجل يستطيع القيام بالأعمال المنزلية كما المرأة" صحيحة وصحيحة إلى حد ما، و22.3% منهم اعتبروها غير صحيحة.

أما عن سمة الصبر، فاتفق غالبية أعضاء المجلس التشريعي على أن المرأة أكثر صبراً من الرجل فقد بلغت نسبة أعضاء المجلس التشريعي الذين اعتبروا عبارة "أن المرأة أكثر صبراً من الرجل" صحيحة وصحيحة إلى حد ما هي 73.6% .

وفي مجال مصدر اختلاف تعريف دور المرأة والرجل في المجتمع بأنه ثقافي، أشارت النتائج إلى أن 71.3% من أعضاء المجلس التشريعي اعتبروا عبارة "أن مصدر اختلاف دور المرأة والرجل في المجتمع هو ثقافي" صحيحة وصحيحة إلى حد ما، و28.7% منهم يرون أن العبارة غير صحيحة.

أما عن مدى تأييد أعضاء المجلس التشريعي لبعض حقوق المرأة والقوانين المتعلقة بالمرأة أظهرت البيانات أن 63.5% من الأعضاء يؤيدون رفع سن الزواج للفتاة إلى أكثر من 18 سنة، و10.7% من الأعضاء لا يعتبرون أن الزواج المبكر (أقل من 18 سنة) يشكل مشكلة اجتماعية وصحية و63.2% من الأعضاء لا يؤيدون تعديل قانون الأحوال الشخصية بما يضمن للمرأة حق الطلاق مثل الرجل، و87.0% من الأعضاء مع حق المرأة في الحفاظ على اسم عائلتها بعد الزواج.

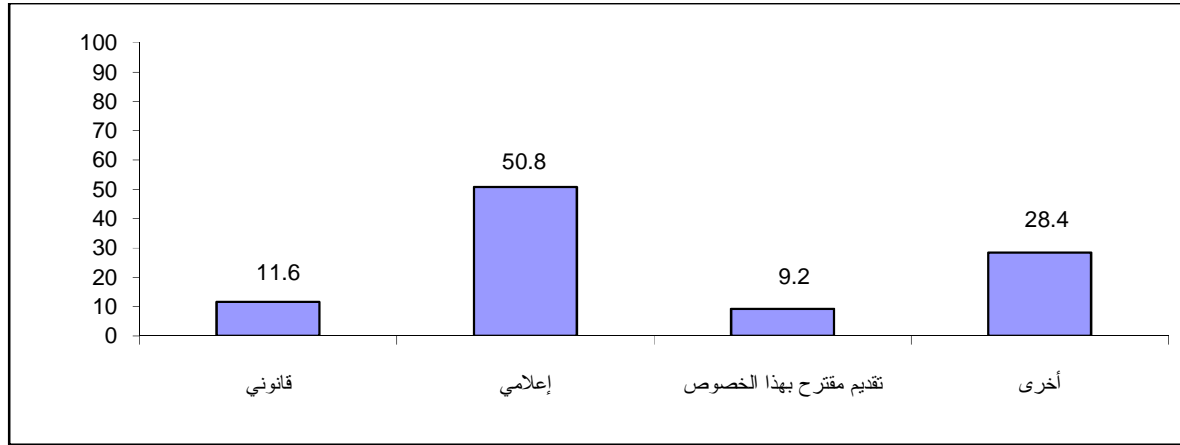
3.3 ممارسات أعضاء المجلس التشريعي تجاه بعض القضايا

فيما يتعلق بمبادرات أعضاء المجلس التشريعي تجاه حقوق المرأة وتعديل القوانين، فقد أشارت البيانات أن 68.2% من الأعضاء الذين أيدوا رفع سن الزواج قاموا بخطوات تجاه دعم رفع سن الزواج إلى أكثر من 18 سنة، و50.9% من الأعضاء الذين أيدوا تعديل قانون الأحوال الشخصية بما يضمن للمرأة حق الطلاق مثل الرجل، قاموا بخطوات لتعديل هذا القانون، و30.6% من الأعضاء الذين أيدوا حق المرأة في الإنجاب وحققها في قرار عدد الأطفال قاموا بخطوات

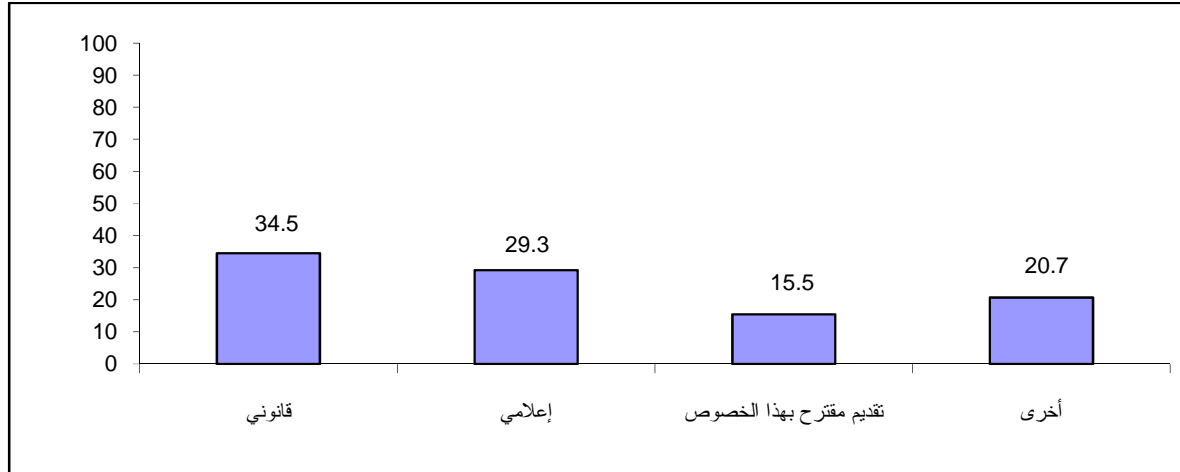
لدعم هذا الحق.

أما بخصوص نوعية الخطوات والممارسات التي قاموا بها من أجل دعم حقوق المرأة، فقد أظهرت البيانات أن الاتجاه العام لممارسات أعضاء المجلس التشريعي هو من خلال الاتجاه إلى وسائل الإعلام، حيث كان الإعلام يحتل المرتبة الأولى لممارسات أعضاء المجلس التشريعي في دعم قضايا المرأة وحقوقها تلتها الخطوات القانونية، انظر الأشكال (5-2) .

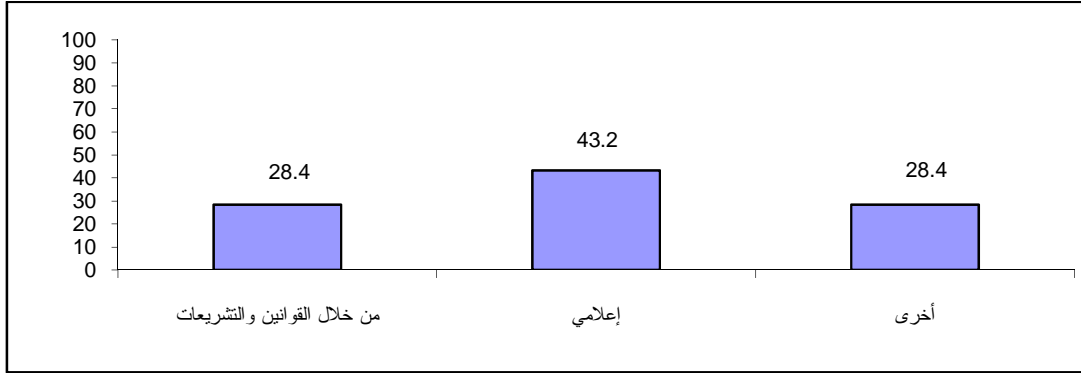
شكل 2: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي الذين أفادوا أنهم أقاموا خطوات لدعم رفع سن الزواج إلى أكثر من 18 سنة حسب الخطوات التي قاموا بها، 2010.



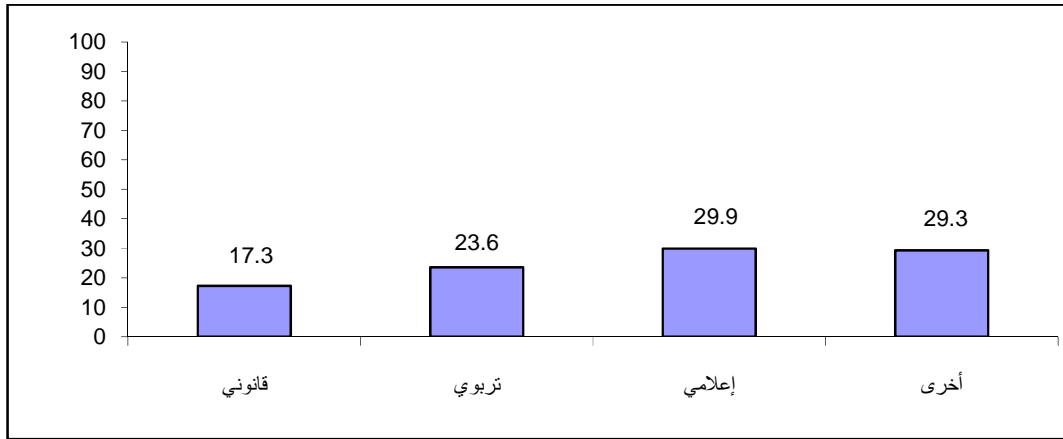
شكل 3: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي الذين أفادوا أنهم أقاموا خطوات لدعم تعديل قانون الأحوال الشخصية حسب الخطوات التي قاموا بها، 2010.



شكل 4: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي الذين أفادوا أنهم أقاموا خطوات للحد من ممارسة العنف ضد المرأة حسب الخطوات التي قاموا بها، 2010.



شكل 5: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي الذين أفادوا أنهم أقاموا خطوات لفرض عقوبة رادعة على العنف الممارس ضد المرأة حسب الخطوات التي قاموا بها، 2010.

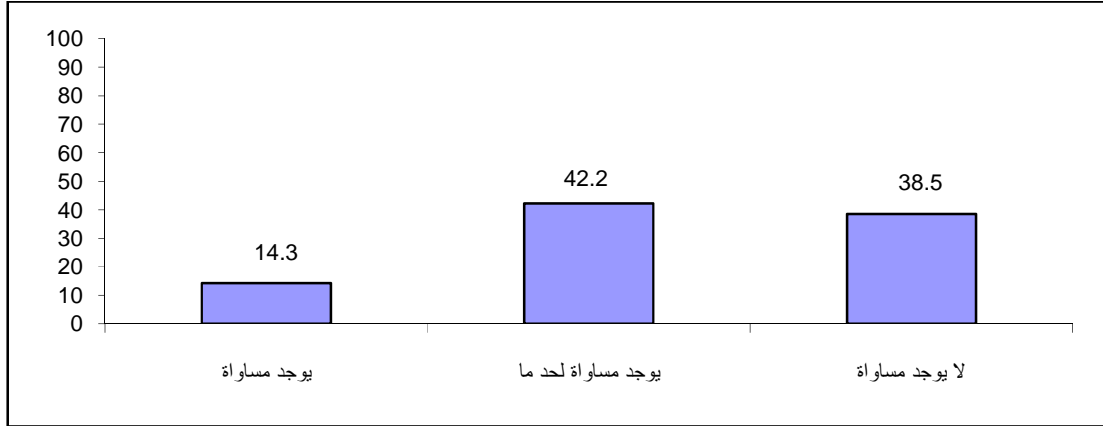


4.3 المساواة في الحياة العامة

ضمن عدد من العبارات المتعلقة بالمساواة في الحياة العامة، كانت توجهات أعضاء المجلس التشريعي تجاه المساواة في إدارة السلطة واتخاذ القرارات هي الأقل مساواة، فقد أشار 51.8% من أعضاء المجلس التشريعي إلى أنه لا يوجد مساواة بين المرأة والرجل في إدارة السلطة واتخاذ القرارات، بينما أشار 48.2% منهم إلى أنه يوجد مساواة ويوجد مساواة إلى حد ما بين المرأة والرجل في إدارة السلطة واتخاذ القرارات.

من جهة أخرى، أشار 82.1% من أعضاء المجلس التشريعي أنه يوجد مساواة ومساواة إلى حد ما في الوصول إلى الخدمات العامة، و17.9% منهم يرون أنه لا يوجد مساواة بين المرأة والرجل في الوصول إلى الخدمات العامة.

شكل 6: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب موافقتهم على عبارة يوجد مساواة بين المرأة والرجل في الوصول إلى المناصب العليا في الوزارات والمؤسسات والأجهزة المختلفة العامة والخاصة، 2010

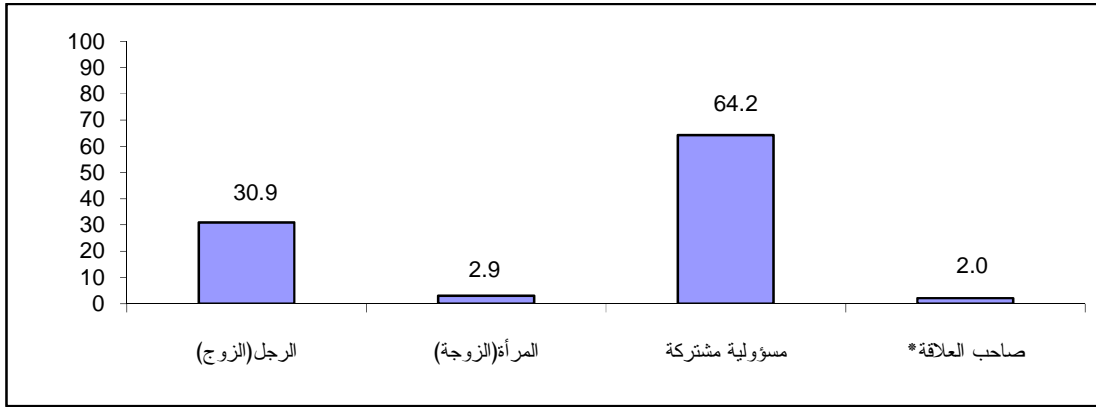


وفي مجال الوصول إلى المناصب العليا في الوزارات والمؤسسات والأجهزة المختلفة العامة والخاصة، فقد أشار 61.5% من أعضاء المجلس التشريعي انه يوجد مساواة ويوجد مساواة إلى حد ما في الوصول إلى المناصب العليا في الوزارات والمؤسسات، و38.5% منهم أشاروا انه لا يوجد مساواة في الوصول إلى المناصب العليا في الوزارات والمؤسسات.

5.3 المساواة في الحيز الخاص

اتجهت آراء أعضاء المجلس التشريعي بشكل عام نحو المسؤولية المشتركة بين الرجل والمرأة في اتخاذ القرارات وإدارة القضايا المتعلقة بالحيز الخاص، فقد أشار 64.2% من أعضاء المجلس التشريعي إلى أن إدارة مصادر الأسرة وتوزيعها تقع مسئوليتها على كلا من المرأة والرجل، في حين أن 30.9% منهم أشاروا إلى أنها مسؤولية الرجل لوحده مقابل 2.9% من الأعضاء أشاروا إلى أنها مسؤولية المرأة. أنظر شكل 7.

شكل 7: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب رأيهم في صاحب القرار في إدارة مصادر الأسرة وتوزيعها في الأسرة، 2010



* الابن، الابنة، الأخ، الأخت، الأم، الأب

أما بخصوص القرارات الخاصة بمستقبل الأبناء التعليمي، فأشارت الغالبية العظمى من أعضاء المجلس التشريعي (84.7%) بأنها مسؤولة مشتركة بين الرجل والمرأة، في الوقت الذي أشار 5.5% منهم بأنها مسؤولة صاحب العلاقة (الابن، الابنة، الأخت، الأم، الأب)، كما أيده كل أعضاء المجلس التشريعي (100%) حق المرأة في التعليم في جميع المراحل التعليمية والعمرية وفي جميع التخصصات.

أما بخصوص خروج المرأة/الزوجة إلى سوق العمل، فقد أشار 60.3% من أعضاء المجلس التشريعي إلى أنها مسؤولة مشتركة بين المرأة والرجل، في حين أشار 11.4% منهم إلى أن المرأة/الزوجة هي صاحبة القرار.

6.3 الأنظمة والقوانين والمعمول بها في مؤسسات السلطة

أظهرت نتائج المسح أن 83.4% من أعضاء المجلس التشريعي وافقوا على أن القوانين والأنظمة المعمول بها داخل مؤسسات السلطة تتعامل بالمساواة بين الرجل والمرأة .

من جهة أخرى وافق 50.3% من أعضاء المجلس التشريعي على أن مؤسسات السلطة توفر التدريبات الكافية لخلق مساواة بين الرجال والنساء، مقابل 49.7% منهم لم يوافقوا على ذلك. في حين أن 47.2% من الأعضاء وافقوا أن مؤسسات السلطة توفر الموازنات الكافية لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، مقابل 52.8% منهم لم يوافقوا على ذلك.

أما بخصوص وجود حصة للنساء في المجلس التشريعي لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، فقد أيد 70.3% من أعضاء المجلس التشريعي مبدأ تخصيص حصة (نسبة محددة كحد أدنى) للنساء في المجلس التشريعي لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، أما تخصيص حصة للنساء في تشكيلة مجلس الوزراء فقد أيد ذلك 55.0% من أعضاء المجلس التشريعي في حين أيد 90.6% منهم انضمام عدد أكبر من النساء للمناصب العليا داخل الوزارات.

أما بخصوص حقوق المرأة المتزوجة من أجنبي، فقد أيد 97.0% من أعضاء المجلس التشريعي حق المرأة في الاحتفاظ بجنسيتها حتى بعد زواجها من رجل أجنبي، و 92.1% منهم أيدوا حقها في إعطاء جنسيتها لأولادها، و 92.0% منهم أيدوا حقها في إعطاء جنسيتها لزوجها.

كما أظهرت النتائج أن 25.7% من الأعضاء يؤيدون قانون العقوبة المخففة على القتل على خلفية الشرف (الزنا)، و15.0% من الأعضاء لا يؤيدون فرض عقوبة رادعة على كافة أشكال العنف (اللفظي والنفسي والجسدي والجنسي) الممارس بحق المرأة

أما بخصوص حق المرأة في الكوتا بشكل عام وشغل بعض المناصب العامة، فقد وافق 71.0% من أعضاء المجلس التشريعي على حق المرأة في الكوتا، ووافق كل أعضاء المجلس التشريعي (100%) على حق المرأة في شغل منصب عضو مجلس بلدي/قروي مقابل 56.8% منهم وافقوا على حق المرأة في شغل منصب الرئاسة.

7.3 العنف ضد المرأة

أشارت النتائج إلى أن 87.9% من أعضاء المجلس التشريعي يعتبرون أن العنف ضد المرأة قضية مهمة في المجتمع الفلسطيني وتحتاج لمعالجة، في حين أن أكثر من ثلث أعضاء المجلس التشريعي يعتبرون أن المرأة هي المسؤولة عن تعرضها للعنف، و8.4% من أعضاء المجلس التشريعي يعتبرون أن العنف الذي يمارسه الرجل ضد المرأة مبرر.

أما بخصوص وجهة نظرهم في تعرض المرأة لبعض الممارسات في المنزل، فقد أظهرت النتائج أن 83.7% من أعضاء المجلس التشريعي يرون أن المرأة تتعرض إلى اضطهاد في أعباء العمل المنزلي، و87.4% منهم يرون أن المرأة تتعرض للحرمان من الترفيه والتسلية، و86.8% من الأعضاء يرون أن المرأة تتعرض لعنف جسدي في المنزل.

أما بخصوص وجهة نظر الأعضاء في تعرض المرأة لبعض الممارسات في أماكن العمل، فقد أظهرت النتائج أن 60.0% من أعضاء المجلس التشريعي يرون أن المرأة لا تتعرض إلى اضطهاد في أعباء العمل، و72.5% منهم يرون أن المرأة تتعرض للحرمان من السفر المرتبط بمتطلبات العمل، و43.0% من الأعضاء يرون أن المرأة تتعرض لعنف لفظي في أماكن العمل.

أما بخصوص وجهة نظر الأعضاء في بعض الممارسات وعلاقتها بالعنف ضد المرأة، فقد أظهرت النتائج أن 81.6% من أعضاء المجلس التشريعي يرون أن حرمان الزوجة من المال يعتبر عنف ضد المرأة، و88.1% من الأعضاء يرون أن سلب راتب (دخل) الزوجة يعتبر عنف ضد المرأة، في حين أن حوالي ثلث أعضاء المجلس التشريعي لا يرون أن احتكار أعمال المنزل على الزوجة فقط حتى وإن كانت تعمل خارج البيت يعتبر عنف ضد المرأة، و79.5% من الأعضاء يرون أن إجبار الزوجة على ممارسة الجنس مع الزوج دون رغبتها يعتبر عنف ضد المرأة.

8.3 الحياة الاقتصادية

أشارت النتائج إلى إن 60.7% من أعضاء المجلس التشريعي يرون أن الرجل يمتلك فرص أفضل من المرأة للترقية والتطور في العمل داخل المؤسسات الفلسطينية، في حين أن 37.2% من أعضاء المجلس التشريعي رأوا بأن امتلاك الفرص للترقية والتطور في العمل متساوية لكليهما (الرجل والمرأة).

أما عن امتلاك قدرات أفضل في مجال العمل في مؤسسات السلطة، فقد اعتقد 35.9% من أعضاء المجلس التشريعي أن الرجل يمتلك قدرات أفضل في مجال العمل في مؤسسات السلطة في حين أيد 54.9% منهم بأن امتلاك القدرات الأفضل في مجال العمل في مؤسسات السلطة متساوية لكليهما (الرجل والمرأة).

أما بالنسبة للأمن الوظيفي في القطاع الحكومي، أشارت النتائج إلى أن 63.4% من أعضاء المجلس التشريعي يشعرون أن الرجال والنساء على درجة متساوية من الأمن الوظيفي في القطاع الحكومي، مقابل 34.5% منهم يشعرون أن الرجل أكثر أماناً في القطاع الحكومي.

أما بخصوص وجهة نظرهم في عمل المرأة، فقد أشارت النتائج إلى أن 70.5% من أعضاء المجلس التشريعي وافقوا على إمكانية عمل المرأة خارج المنزل في محافظة أخرى حتى إذا كانت متزوجة، مقابل 57.1% منهم وافقوا على إمكانية عمل المرأة خارج المنزل في محافظة أخرى حتى إذا كانت متزوجة ولها أطفال صغار، في حين أن 90.9% من أعضاء المجلس التشريعي يؤيدون إصدار قانون يلزم أصحاب العمل بحقوق المرأة العاملة مثل إنشاء دور حضانه، إجازة الأمومة مدفوعة الأجر، و41.4% من الأعضاء يؤيدون إعطاء الرجال إجازة أبوة مدفوعة الأجر خلال سنة من إنجاب زوجته ليساعدها في رعاية الطفل.

أما بخصوص وجهة نظرهم في عمل المرأة في بعض المهن، أشارت النتائج إلى أن 80.9% من أعضاء المجلس التشريعي وافقوا على شغل المرأة في الأجهزة الأمنية مقابل 36.9% منهم وافقوا على شغل المرأة كسائقة شاحنة أو تكسي عمومي.

9.3 معرفة أعضاء المجلس التشريعي في بعض القضايا

أما بخصوص معرفة أعضاء المجلس التشريعي في بعض القضايا والمؤشرات المتعلقة بالمرأة، أظهرت البيانات أن 21.0% من الأعضاء أجابوا بشكل صحيح على قيمة مؤشر نسبة العنف الجسدي ضد النساء المتزوجات في فلسطين حسب مسح العنف الأسري في العام 2005، و9.7% منهم أجابوا بشكل صحيح على قيمة مؤشر نسبة النساء في العمر 15-19 سنة المتزوجات في فلسطين لعام 2009، و19.0% منهم أجابوا بشكل صحيح على قيمة مؤشر نسبة النساء الحاصلات على شهادات عليا(بكالوريوس فأعلى) في العام 2009، و28.3% منهم أجابوا بشكل صحيح على قيمة مؤشر نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في العام 2009.

الفصل الرابع

المنهجية

1.4 استثمار المسح

تعتبر الاستثمار الأداة الرئيسية لجمع البيانات، لذلك لا بد أن تكون هذه الاستثمار ذات مواصفات فنية مناسبة لجمع البيانات ومعالجتها وتحليلها. وبعد مراجعة الأدبيات المتوفرة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق وكذلك بالاعتماد على بعض التجارب المحلية في هذا المجال، فقد تم تصميم استثمار خاصة تم تطويرها من خلال توزيعها على المؤسسات ذات العلاقة (وزارة شؤون المرأة، مؤسسات الأمم المتحدة المشاركة في المشروع) واعتمادها من قبلهم. وتشتمل الاستثمار على المكونات الأساسية الآتية:

البيانات التعريفية للاستثمار:

وهي مفتاح الاستثمار، وتحتوي على بيانات منفردة عن كل عضو (مبحوث)، ولا تنطبق على غيرها من الاستثمارات وتتكون من الرقم المتسلسل للاستثمار واسم ورمز المحافظة التي يمثلها العضو.

بيانات السيطرة النوعية:

تم وضع مجموعة من الضوابط التي من شأنها ضبط العمليات الميدانية والمكتبية وتسلسلها في المراحل التي تمر بها، ابتداءً بمرحلة جمع البيانات، ومروراً بالتحقق الميداني والمكتبي، وإدخال البيانات والتدقيق بعد الإدخال، وانتهاءً بعملية التخزين والتوثيق.

بيانات حول مؤشرات المسح الرئيسية:

تشمل على بيانات حول المشاركة في الأطر النسوية، والثقافة الاجتماعية/الموروث الثقافي، والأنظمة والسياسات والقوانين المعمول بها داخل المجلس، العنف ضد المرأة، وحول الحياة الاقتصادية.

2.4 شمولية المسح

وحدة البحث في هذا المسح هو الفرد عضو المجلس التشريعي، وقد تم فيه اتباع طريقة المسح الشامل، حيث شمل المسح جميع أعضاء المجلس التشريعي المتواجدين، موزعين على 16 محافظة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

3.4 العمليات الميدانية

1.3.4 التدريب والتعيين

تعتبر عملية تدريب الباحثين الميدانيين من أهم مراحل المسح، نظراً لأن التدريب هو الوسيلة المتبعة في إكساب فريق العمل الميداني المهارات الأساسية لجمع البيانات من مصادرها الأولية، وفقاً للمنهجية التي تم تطويرها لهذه الغاية، وشمل برنامج التدريب محاضرات نظرية حول أدبيات البحث الميداني وتعبئة الاستثمارات بالإضافة إلى تركيز التدريب

على موضوع الدراسة، حيث اشتمل التدريب على شرح للمفاهيم والمصطلحات وآليات استيفاء الاستثمار وتسجيل الإجابات وتمارين عملية لتعبئة الاستثمار.

2.3.4 العمل الميداني للمسح

قامت الإدارة العامة للمسوح والعمل الميداني بوضع خطة لتنفيذ العمل الميداني للمسح. وقد شملت هذه المرحلة تحضير طاقم البحث، وتحضير لوازم وأدوات العمل (الاستمارات وكشف بأسماء أعضاء المجلس التشريعي وعناوينهم وأرقام تلفوناتهم) تم تحديد هيكلية فريق العمل بناء على الاحتياجات وطبيعة المهام والعمل في المسح.

قبل البدء بجمع البيانات من الميدان تم فحص استثمار المسح على مجموعة من الموظفين في الإدارة العليا في الجهاز وذلك بهدف التحقق من منطقية الأسئلة وتسلسلها وفئات الإجابة الموضوعية، وكذلك منطقية الانتقالات بين كل سؤال والذي يليه، وقد خلص هذا الفحص إلى إجراء بعض التعديلات الطفيفة على الاستثمارات والتي كان لها الأثر الإيجابي في تطوير الاستثمار، وقد تم تنفيذ جمع بيانات المسح في الفترة في أواخر شهر آذار وحتى منتصف شهر نيسان من العام 2010.

3.3.4 تدقيق البيانات في الميدان

قامت إدارة المشروع بوضع آلية واضحة لتدقيق البيانات، وتم تدريب طاقم المدققين عليها. وكانت آلية التدقيق المتبعة تضمن، استلام الاستثمارات المكتملة من الباحثين الميدانيين بشكل يومي وفحص كل استثمار والتأكد من أنه قد تم جمع البيانات عن الأفراد المؤهلين وأنه قد تم استيفاء جميع الأقسام والأسئلة في الاستثمار، وأنه قد تم تسجيل جميع الإجابات بدقة.

4.3.4 آلية الإشراف والمتابعة

تم تصميم نماذج خاصة للمتابعة على صعيد استلام وتسليم الاستثمارات على جميع المستويات، وكذلك على صعيد متابعة الإنجاز اليومي للباحثين، حيث كان المشرف يقوم بتوزيع العمل على الفريق من خلال كشف العينة. وكان يقدم تقارير يومية إلى منسق العمل الميداني وإدارة المشروع، يوضح فيها عدد المقابلات المكتملة، وحالات الرفض.

4.4 معالجة البيانات

1.4.4 تجهيز برامج الإدخال

تم خلال هذه المرحلة إعداد برامج الإدخال باستخدام حزمة ACCESS وتم تصميم شاشات الإدخال، والعمل على وضع قواعد الإدخال بشكل يضمن إدخال الاستثمارات بشكل جيد، كذلك وضع استعلامات لتنظيف لفحص البيانات بعد إدخالها حيث تعمل هذه الاستعلامات على فحص المتغيرات على مستوى الاستثمار وتضمن القيود والشروط على البيانات كما وردت في الاستثمار وبخاصة الانتقالات الموجودة في أسئلة وأقسام الاستثمار المختلفة والقيم المسموح بإدخالها.

2.4.4 إدخال البيانات

بعد الانتهاء من تصميم برامج الإدخال واختبارها والتأكد من جاهزيتها بوشر العمل على إدخال البيانات، حيث كان الإدخال مركزي، وذلك من أجل ضمان الانتهاء من إدخال البيانات في موعدها المحدد.

3.4.4 تدقيق وتنظيف البيانات

بعد الانتهاء من عملية إدخال البيانات تم العمل على تدقيق وفحص البيانات على النحو الآتي:

1. تدقيق الانتقالات والقيم المسموح بها.
2. تدقيق التطابق والاتساق بين أسئلة القسم الواحد والأقسام المختلفة وذلك بناءً على علاقات منطقية.
3. إجراء فحوصات بناءً على علاقات معينة بين الأسئلة المختلفة.

4.4.4 جدولة البيانات

بعد الانتهاء من إدخال البيانات وتدقيقها وتنظيفها من أية أخطاء، تم توفير جداول بيانات أولية للمسح باستخدام SPSS وذلك وفق الجداول المعدة مسبقاً، وقد تم تدقيقها وفق قواعد الاتساق وتم توفير جداول البيانات النهائية.

الفصل الخامس

جودة البيانات

يعرض هذا الفصل أهم نقاط القوة والضعف المتعلقة بالنتائج الأساسية لهذا المسح وذلك اعتماداً على المبادئ المعتمدة في إطار الجودة الأوروبي (الدقة، القابلية للمقارنة، وإجراءات ضبط الجودة) والمقرة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. بالإضافة إلى احتواء هذا الفصل على أهم الملاحظات الفنية ذات العلاقة ببيانات المسح.

1.5 دقة البيانات

يشمل فحص دقة البيانات جوانب متعددة في المسح من أبرزها الأخطاء الإحصائية بسبب استخدام عينة، وكذلك أخطاء غير إحصائية ترجع إلى طاقم العمل وأدوات المسح، بالإضافة إلى معدلات الاستجابة في المسح وأهم آثارها على التقديرات. ويشمل هذا القسم على:

1. الأخطاء الإحصائية

وهي الأخطاء الناتجة عن دراسة جزء (عينة) من المجتمع وليس كل وحدات المجتمع، وبما أن هذا المسح تم تنفيذه على أساس حصر شامل لكافة أعضاء المجلس التشريعي فلا يوجد أخطاء إحصائية.

2. الأخطاء غير الإحصائية

تتميز عملية جمع البيانات حول التوجهات بخصوصية، نتيجة لطبيعة هذا الموضوع، إذ أن عملية تعبئة الاستمارة مع المبحوثين محفوفة باحتمالات أكبر للخطأ، كون الإجابات للعديد من الأسئلة موضوعية وتعتمد تقدير الشخص وبالتالي تتأثر بالمستجوب ودرجة وعيه ساعة تعبئة الاستمارة وغير ذلك من الظروف المؤثرة.

لقد تم اتخاذ عدة إجراءات للعمل على تقليل تأثير الأخطاء غير الإحصائية إلى أدنى حد ممكن، فتم اختيار باحثين ميدانيين مؤهلين تم تدريبهم بدقة على أساليب العمل الميداني وآلية استيفاء الاستمارة من عضو/ة المجلس التشريعي، بالإضافة إلى تزويدهم بكتيب دليل الباحث الميداني والذي يحتوي على مفتاح خاص بأسئلة الاستمارة وآلية استيفائها وأساليب التعامل مع المبحوثين لضمان تقليل معدلات الرفض والإدلاء بالبيانات الصحيحة وغير المنحازة.

أما بخصوص العمل المكتبي فقد تم تدريب طاقم خاص لتدقيق الاستمارات والكشف عن الأخطاء الميدانية، مما قلل إلى حد كبير معدلات الأخطاء التي يمكن أن تحصل أثناء العمل الميداني. ومن أجل خفض نسبة الأخطاء التي يمكن أن تحصل أثناء إدخال الاستمارة إلى الحاسوب، فقد تم تصميم برنامج إدخال بحيث لا يسمح بأي أخطاء تناسقية يمكن أن تحصل أثناء عملية الإدخال ويحتوي على العديد من الشروط المنطقية، حيث تم تحميل برنامج الإدخال بالعديد من الفحوص الخاصة بمدى الإجابات لكل سؤال بالإضافة إلى العلاقات بين الأسئلة المختلفة والفحوص المنطقية الأخرى. وقد أدت هذه العملية إلى كشف الأخطاء التي لم يتم معرفتها في المراحل السابقة من العمل، حيث تم تصحيح كافة الأخطاء التي تم اكتشافها.

وبعد الانتهاء من عمليات التدقيق سألقة الذكر، تم فحص تناسق البيانات، وقد تبين أنها كانت متناسقة، ولم يتم اكتشاف أخطاء ذات تأثير على نوعية البيانات.

أما بالنسبة لنسبة الاستجابة فقد بلغت نسبة التجاوب في الضفة الغربية 77.0% حيث تم مقابلة 63 عضواً من مجمل الأعضاء البالغ عددهم 82 عضواً علماً أن هناك 16 عضواً معتقلين في السجون الإسرائيلية، في حين كانت نسبة التجاوب في قطاع غزة 23.4% حيث تم مقابلة 11 عضواً فقط من أصل 47 عضواً.

2.5 إجراءات ضبط الجودة

تم اتخاذ عدة إجراءات لضمان ضبط الجودة في المسح:

- 1- تدريب فريق العمل الميداني على آلية استيفاء الاستمارة من الميدان.
- 2- تدقيق الاستمارات مكتوباً قبل ترحيلها إلى الإدخال، ثم إدخالها على برنامج لا يسمح بأي أخطاء يمكن أن تحصل أثناء عملية الإدخال، وبعد ذلك تم فحص البيانات المدخلة للتأكد من خلوها من الأخطاء التي لم يتم اكتشافها سابقاً.
- 3- استلام ملف البيانات الخام والعمل على تنظيف البيانات وفحص القيم الشاذة وفحص التناسق بين الأسئلة المختلفة في الاستمارة.
- 4- تم توزيع البيانات بالاعتماد على أعداد أعضاء المجلس التشريعي لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم تعديل الأوزان للتعويض عن عدم الاستجابة.

3.5 أبرز المعوقات التي واجهت المسح

1. بعض الأعضاء في الضفة الغربية لم يتم مقابلتهم نظراً لانشغالهم الشديد خلال فترة جمع البيانات
2. لم يتمكن من مقابلة سوى 8 أعضاء في قطاع غزة بسبب رفض بقية الأعضاء لإجراء المقابلة، كما تمت مقابلة 3 أعضاء يمثلون قطاع غزة متواجدين في الضفة الغربية
3. كان هناك تذبذب في جمع البيانات في الضفة الغربية بسبب عدم المقدرة على تحديد موعد ثابت مع الأعضاء نظراً لارتباطاتهم.
4. هناك بعض القيم المفقودة ظهرت في بعض الأسئلة والتي لم يتم معالجتها بسبب عدم تمكننا من العودة لإعادة مقابلة الأعضاء الذين لم يجيبوا على بعض الأسئلة لما لهذا المسح من خصوصية تطلبت الحصول على البيانات دون الأتقال على أعضاء التشريعي.

الجدول

جدول 1: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب علاقتهم بالجمعيات والاتحادات النسوية، 2010

المجموع	التوجه		العبارة
	لا	نعم	
100	21.9	78.1	الاتصال وتأسيس علاقة مع الجمعيات والاتحادات النسوية
100	71.6	28.4	العضوية في أي ائتلاف لتطوير دور المرأة في عمل المجلس التشريعي
100	17.2	82.7	أهمية وجود دوائر خاصة بالمرأة في مؤسسات السلطة لتطوير وضع المرأة

جدول 2: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي الذين أفادوا أنهم على اتصال وعلاقة مع الجمعيات والاتحادات النسوية حسب الجهة التي بادرت على تأسيس هذه العلاقة، 2010.

النسبة	الجهة
43.4	عضو المجلس التشريعي من بادر بالاتصال بالجمعيات/ والاتحادات النسوية
24.4	المبادرة كانت من طرف المنظمات والاتحادات النسوية
2.5	المجلس التشريعي هو من بادر بالاتصال يمثل هذه المنظمات والاتحادات النسوية
29.7	أخرى
100	المجموع
78.1	نسبة الذين أفادوا أنهم على اتصال وعلاقة مع الجمعيات والاتحادات النسوية

جدول 3: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي الذين أفادوا بأنهم ليسوا على اتصال وعلاقة مع الجمعيات والاتحادات النسوية حسب السبب، 2010.

النسبة	السبب
17.7	الاختلاف السياسي
8.8	عدم جدوى هذه المنظمات
4.4	عدم المعرفة بوجودهم
20.5	يوجد ضرورة
4.5	ليست ضمن اهتماماتي
44.1	أخرى
100	المجموع
21.9	نسبة الذين أفادوا بأنهم ليسوا على اتصال وعلاقة مع الجمعيات والاتحادات النسوية

جدول 4: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي الذين أفادوا بأنهم ليسوا أعضاء في ائتلاف لتطوير دور المرأة في عمل المجلس التشريعي حسب السبب، 2010.

النسبة	السبب
5.4	أسباب حزبية
0.0	أسباب عائلية
33.8	ضيق الوقت
5.4	تحيز متخذي القرار
55.4	أخرى
100	المجموع
71.6	نسبة الذين أفادوا بأنهم ليسوا أعضاء في ائتلاف لتطوير دور المرأة في عمل المجلس التشريعي

جدول 5: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب تأييدهم لبعض حقوق المرأة والقوانين المتعلقة بالمرأة، 2010

المجموع	التوجه		العبارة
	لا	نعم	
100	89.2	10.8	مدى تأييده/لزوج الفتاه المبكر
100	36.5	63.5	مدى تأييده/لرفع سن الزواج إلى اكثر من 18 سنة
100	63.2	36.8	تعديل قانون الأحوال الشخصية بما يضمن للمرأة حق الطلاق مثل الرجل
100	10.7	89.3	مدى تأييده لحق المرأة في الإنجاب وحققها في قرار عدد الأطفال
100	12.1	87.9	العنف ضد المرأة قضية مهمة في المجتمع الفلسطيني وتحتاج لمعالجة
100	15.0	85.0	فرض عقوبة رادعة على كافة أشكال العنف (اللفظي والنفسي والجسدي والجنسي)
100	13.0	87.0	الممارس بحق المرأة الحق في الحفاظ على اسم عائلتها في الهوية عندما تتزوج

جدول 6: نسبة أعضاء المجلس التشريعي الذين أفادوا بأنهم قاموا بخطوات تجاه القضايا الآتية من بين الذين أيدوا حقوق المرأة وتعديل القوانين، 2010

النسبة	القضية
68.2	دعم رفع سن الزواج إلى أكثر من 18 سنة
50.9	تعديل قانون الأحوال الشخصية بما يضمن للمرأة حق الطلاق مثل الرجل
30.6	حق المرأة في الإنجاب وحققها في قرار عدد الأطفال من خلال استصدار تشريعات أو قوانين أو دعمها
55.0	مبادرة من أجل معالجة قضية العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني
73.8	إقامة عمل ما من أجل فرض عقوبة رادعة على كافة أشكال العنف الممارس بحق المرأة

جدول 7: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب موافقتهم على بعض عبارات الموروث الثقافي/عبارات صورة المرأة في المجتمع الفلسطيني، 2010

المجموع	الموافقة				العبارة
	لا اعرف	غير صحيحة	صحيحة إلى حد ما	صحيحة	
100	0.0	6.8	17.4	75.8	تتغير أدوار النساء والرجال من زمن لزمان آخر
100	0.0	47.4	23.2	29.4	الاختلاف الوحيد بين الرجل والمرأة هو الاختلاف البيولوجي(البائن في الأعضاء التناسلية) والمتعلقة بعملية الإنجاب ووظيفته
100	1.0	22.3	33.5	43.2	يستطيع الرجل أن يقوم بالأعمال المنزلية والرعاية كما المرأة
100	0.0	16.1	17.1	66.8	لا تستطيع المرأة أن تقوم ببعض الأعمال التي يقوم بها الرجال والتي تتطلب مجهوداً عضلياً مثل البناء والحراثة وحمل الأثقال...الخ
100	0.0	69.0	23.2	7.8	تبدع المرأة كممرضة ولكن الرجل يبدع كطبيب
100	5.4	21.0	33.9	39.7	المرأة أكثر صبراً من الرجل
100	8.4	71.9	14.8	4.8	المرأة أكثر قدرة على التفكير (السليم) من الرجل
100	5.5	4.8	39.3	50.4	الرجال أكثر عنفا من النساء
100	4.5	25.8	41.6	28.1	بشكل عام، النساء بحاجة للرجال لحمايتهن في المجتمع(المرأة غير قادرة على حماية نفسها في المجتمع)
100	0.0	60.3	27.4	12.3	الرجل للعمل المنتج خارج المنزل والمرأة للعمل المنزلي
100	0.0	28.7	15.8	55.5	الاختلاف في الأدوار بين الرجال والنساء عبارة عن ثقافة اجتماعية من صنع الإنسان
100	0.0	68.5	26.7	4.8	ثقافة المجتمع بشكل عام تساوي بين الرجل والمرأة

جدول 8: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب بعض عبارات المساواة في الحياة العامة، 2010

المجموع	وجود المساواة				العبارة
	لا أعرف	لا يوجد مساواة	يوجد مساواة إلى حد ما	يوجد مساواة	
100	0.0	39.1	42.2	18.7	المساواة في الحصول على فرص العمل المتوفرة
100	0.0	16.3	46.2	37.5	المساواة في الحصول على التعليم في جميع المراحل التعليمية وفي جميع مراحل العمر
100	1.0	22.0	20.4	56.6	المساواة في المعاملة أمام القانون/القضاء(في المحاكم)
100	0.0	37.1	44.6	18.3	المساواة في حرية الحركة والتنقل
100	0.0	17.9	40.7	41.4	المساواة في الوصول إلى الخدمات العامة
100	0.0	51.8	38.8	9.4	المساواة في إدارة السلطة واتخاذ القرارات
100	0.0	38.5	47.2	14.3	المساواة في الوصول إلى المناصب العليا في الوزارات والمؤسسات والأجهزة المختلفة العامة والخاصة

جدول 9: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب وجهة نظرهم بالسن المناسب لزواج الفتاة، 2010

العمر	العبارة	
	أقل من 18 سنة	أكثر من 18 سنة
3.9	10.8	85.3

جدول 10: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب رأيهم في صاحب القرار في بعض المجالات المتعلقة بالأسرة، 2010

المجموع	صاحب القرار				المجال	
	لا أعرف	صاحب العلاقة*	مسؤولية مشتركة بين الرجل والمرأة	المرأة (الزوجة)		الرجل (الزوج)
100	0.0	2.0	64.2	2.9	30.9	إدارة مصادر الأسرة وتوزيعها
100	0.0	1.0	66.4	32.6	0.0	الأعمال المنزلية ورعاية الصغار وكبار السن والمعوقين
100	1.0	5.5	84.7	2.0	6.8	القرارات الخاصة بمستقبل الأبناء (التعليمي، الزواجي، الخ)
100	0.0	34.5	28.0	33.5	4.0	التصرف بدخل النساء (الزوجة، الأخت، الابنة) داخل الأسرة
100	0.0	28.4	44.6	2.9	24.1	التصرف بدخل الرجال (الزوج، الأخ، الابن) داخل الأسرة
100	0.0	24.4	60.3	11.4	3.9	خروج النساء إلى سوق العمل (الزوجة، الأخت، الابنة)
100	0.0	34.8	19.3	0.0	45.9	خروج الرجال إلى سوق العمل (الزوج، الاخ، الابن)
100	0.0	26.0	51.8	19.2	3.0	خروج النساء ومشاركتهن في نشاطات مجتمعية عامة
100	0.0	31.0	18.2	0.0	50.8	خروج الرجال ومشاركتهن في نشاطات مجتمعية عامة
100	0.0	24.4	52.1	23.5	0.0	خروج النساء ومشاركتهن في نشاطات عائلية
100	0.0	28.0	26.7	2.0	43.3	خروج الرجال ومشاركتهن في نشاطات عائلية

* الابن، الابنة

جدول 11: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب وجهة نظرهم في الأنظمة والقوانين المعمول بها في مؤسسات السلطة، 2010

المجموع	التوجه			العبارة
	لا	نعم إلى حد ما	نعم	
100	16.6	51.5	31.9	القوانين والأنظمة المعمول بها داخل مؤسسات السلطة تتعامل بالمساواة بين الرجل والمرأة
100	52.8	37.5	9.7	مؤسسات السلطة توفر الموازنات الكافية لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة
100	57.7	33.1	9.2	مؤسسات السلطة تقوم بتعيين الكوادر البشرية الكافية لخلق مساواة بين الرجال والنساء
100	49.7	35.9	14.4	مؤسسات السلطة توفر التدريبات الكافية لخلق مساواة بين الرجال والنساء

جدول 12: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب تأييدهم لحق المرأة في الكوتا وشغل بعض المناصب العامة، 2010

المجموع	التوجه		العبارة
	لا	نعم	
100	29.0	71.0	حق المرأة في الكوتا
100	14.6	85.4	المشاركة في المفاوضات السياسية
100	5.9	94.1	شغل منصب سفيرة
100	1.0	99.0	شغل منصب وزيرة
100	0.0	100.0	عضو مجلس بلدي/قروي
100	4.6	95.4	عضو مجلس تشريعي
100	43.2	56.8	شغل منصب الرئاسة

جدول 13: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب تأييدهم لبعض حقوق المرأة المتزوجة من أجنبي، 2010

المجموع	التوجه		العبارة
	أعارض	أؤيد	
100	3.0	97.0	حقها في الاحتفاظ بجنسيتها
100	7.9	92.1	حقها في إعطاء جنسيتها لأولادها
100	8.0	92.0	حقها في إعطاء جنسيتها لزوجها

جدول 14: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب تأييدهم لبعض القوانين التي تحتاج لاعادة نظر للحد من التمييز ضد المرأة، 2010

المجموع	التوجه			القانون
	لا	نعم إلى حد ما	نعم	
100	26.7	32.4	40.9	قانون العمل
100	33.5	23.1	43.4	قانون الأحوال الشخصية
100	42.6	17.6	39.8	قانون العقوبات

جدول 15: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب مدى تأييدهم لمقولات محددة، 2010

المجموع	التوجه			العبارة
	لا رأي	أعارض	أؤيد	
100	9.0	20.7	70.3	هل تؤيد/ين أن يكون هناك حصة (نسبة محددة) للنساء في المجلس التشريعي لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة

100	12.6	32.4	55.0	هل تؤيد/ين أن يكون عدد النساء أكبر في تشكيلة مجلس الوزراء الحالي هل تؤيد/ين أن ينضم عدد أكبر من النساء للمناصب العليا داخل الوزارات) مدراء عامين/ وكلاء)
100	3.1	6.3	90.6	

جدول 16: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب وجهة نظرهم من العنف ضد النساء، 2010

المجموع	التوجه		العبارة
	لا	نعم	
100	12.1	87.9	العنف ضد المرأة قضية مهمة في المجتمع الفلسطيني وتحتاج لمعالجة
100	62.4	37.6	المرأة هي المسؤولة عن تعرضها للعنف
100	91.6	8.4	العنف الذي يمارسه الرجل ضد المرأة مبرر

جدول 17: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب وجهة نظرهم في تعرض المرأة لبعض الممارسات في المنزل، 2010

المجموع	التوجه			العبارة
	لا	نعم إلى حد ما	نعم	
100	16.3	32.8	50.9	اضطهاد في أعباء العمل المنزلي (إضافة أعباء عليها)
100	12.6	45.6	41.8	حرمان من الترفيه والتسلية
100	21.3	51.2	27.5	حرمان من المال (المصرف)
100	2.1	38.0	59.9	عنف لفظي
100	10.1	38.0	51.9	عنف نفسي
100	13.2	48.8	38.0	عنف جسدي
100	34.2	41.1	24.7	تحرش جنسي

جدول 18: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب وجهة نظرهم في تعرض المرأة لبعض الممارسات في أماكن العمل، 2010.

المجموع	التوجه			العبارة
	لا	نعم إلى حد ما	نعم	
100	60.0	19.0	21.0	اضطهاد في أعباء العمل (إضافة أعباء عليها)
100	59.8	31.2	9.0	حرمان من الترفيه
100	69.4	23.6	7.0	حرمان من الحوافز والعلوات
100	69.5	23.5	7.0	حرمان من التدريب
100	27.5	61.4	11.1	حرمان من السفر المرتبط بمتطلبات العمل
100	57.0	23.2	19.8	عنف لفظي

100	53.0	28.9	18.1	عنف نفسي
100	85.8	7.1	7.1	عنف جسدي
100	45.7	39.0	15.3	تحرش جنسي

جدول 19: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب وجهة نظرهم في أن هذه الممارسات تعتبر عنف ضد المرأة، 2010.

المجموع	التوجه		العبارة
	لا	نعم	
100	18.4	81.6	حرمان الزوجة من المال
100	11.9	88.1	سلب راتب (دخل) الزوجة
100	15.5	84.5	شتم الزوجة
100	16.6	83.4	حرمان الزوجة من وسائل الترفيه
100	31.9	68.1	احتكار أعمال المنزل على الزوجة فقط، حتى وان كانت تعمل خارج البيت
100	20.5	79.5	إجبار الزوجة على ممارسة الجنس مع الزوج دون رغبتها

جدول 20: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب وجهة نظرهم في عمل المرأة في بعض المهن والتخصصات، 2010.

المجموع	التوجه		العبارة
	لا	نعم	
100	0.0	100.0	مهندسة معمارية
100	19.1	80.9	الأجهزة الأمنية
100	15.5	84.5	قاضية
100	20.7	79.3	صاحبة محل صرافة
100	1.0	99.0	صحفية
100	63.1	36.9	سائقة شاحنة أو تكسي عمومي

جدول 21: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب وجهة نظرهم في عمل المرأة، 2010.

المجموع	التوجه		العبارة
	لا	نعم	
100	2.0	98.0	إمكانية عمل المرأة خارج المنزل إذا كانت غير متزوجة
100	1.0	99.0	إمكانية عمل المرأة خارج المنزل إذا كانت متزوجة
100	15.1	84.9	إمكانية عمل المرأة خارج المنزل إذا كانت متزوجة ولها أطفال صغار

100	29.5	70.5	إمكانية عمل المرأة خارج المنزل في محافظة أخرى إذا كانت متزوجة
100	42.9	57.1	إمكانية عمل المرأة خارج المنزل في محافظة أخرى إذا كانت متزوجة ولها أطفال صغار
100	17.6	82.4	الشعور بأن المرأة في وضع أكثر صعوبة في الحصول على عمل مقارنة مع الرجل
100	9.1	90.9	التأييد لإصدار قانون يلزم أصحاب العمل بحقوق المرأة العاملة، مثل: إنشاء دور حضانية، إجازة الأمومة مدفوعة الأجر

جدول 22: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب تأييدهم لبعض المقولات، 2010

المجموع	التوجه			العبارة	
	أعارض بشدة	أعارض	أؤيد إلى حد ما		
100	6.2	44.1	21.4	28.3	يجب أن تكون الأولوية في الوظيفة العمومية للرجال من باب أن الرجل عليه التزامات أكثر من النساء
100	9.0	71.7	8.3	11.0	الوظائف التي تتقنها النساء في القطاع العام تتركز في مجالي السكرتارية والمساعدة الإدارية أو أية أعمال مساعدة فقط
100	0.0	47.6	26.2	26.2	لا تستطيع النساء القيام ببعض مهمات العمل التي تتطلب سفر (حراك)
100	1.0	34.5	30.3	34.2	لا تستطيع النساء القيام ببعض مهمات العمل التي تتطلب دوام مسائي أو ليلي
100	8.5	77.0	6.7	7.8	لا تستطيع النساء القيام ببعض مهمات العمل التي تتطلب قيادة (إدارة) العمل

جدول 23: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب وجهة نظرهم في بعض القضايا القانونية، 2010

المجموع	التوجه		القضية
	لا	نعم	
100	74.3	25.7	تأييد قانون العقوبة المخففة على القتل على خلفية الشرف (الزنا)
100	56.7	43.3	شهادة المرأة غير المتساوية مع الرجل أمام المحاكم
100	15.0	85.0	فرض عقوبة رادعة على كافة أشكال العنف (اللفظي والنفسي والجسدي والجنسي) الممارس بحق المرأة

جدول 24: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب وجهة نظرهم في امتلاك فرص للترقية وقدرات محددة داخل

المؤسسات الفلسطينية، 2010

المجموع	التوجه				العبارة
	لا أعرف	الفرص متساوية	النساء	الرجال	
100	0.0	37.2	2.1	60.7	باعتمادك من يملك فرص أفضل للترقية والتطور في العمل داخل المؤسسات الفلسطينية الرجال أم النساء.
100	0.0	54.9	9.2	35.9	باعتمادك من يملك قدرات أفضل في مجال العمل في مؤسسات السلطة الرجال أم النساء.

جدول 25: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب رأيهم من الأكثر أماناً في القطاع العام، 2010.

المجموع	الأكثر أماناً			العبارة
	الرجال	النساء	الاثنين بنفس الدرجة	
100	34.5	2.1	63.4	الأكثر أماناً بالقطاع العام

جدول 26: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب وجهة نظرهم في بعض حقوق وقضايا المرأة، 2010

المجموع	التوجه			القضية
	لا	نعم إلى حد ما	نعم	
100	33.8	25.2	41.0	هل تعتقد أن إجازة الأمومة الحالية مدفوعة الأجر بموجب القانون كافية؟
100	10.7	32.3	57.0	من وجهة نظرك هل الزواج المبكر (أقل من 18 سنة) يشكل مشكلة اجتماعية وصحية
100	0.0	1.9	98.1	مدى التأييد لحق المرأة في التعليم في جميع المراحل التعليمية والعمرية وفي جميع التخصصات
100	10.7	31.9	57.4	مدى التأييد لحق المرأة في الإنجاب وحققها في قرار عدد الأطفال

جدول 27: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب وجهة نظرهم في إعطاء الرجال إجازة أبوة مدفوعة الأجر وبعض التسهيلات للأمهات العاملات، 2010

المجموع	التوجه			العبارة
	لا رأي محدد	أعارض	أؤيد	
100	3.2	55.4	41.4	إعطاء الرجال إجازة أبوة مدفوعة الأجر خلال سنة من إنجاب زوجته ليساعدها في رعاية الطفل
100	1.1	6.2	92.7	توفير مكان خاص لحضانة أطفال الأمهات العاملات في الوزارات والمؤسسات المختلفة

جدول 28: التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي الذين أجابوا عن قيم بعض المؤشرات الإحصائية الآتية، 2010

قيمة المؤشرات الصحيحة	النسبة	المؤشر
		نسبة العنف الجسدي ضد النساء المتزوجات في فلسطين حسب مسح العنف الأسري في العام 2005
%23.3	21.0	%23.3
	8.3	%33.3
	23.5	%13.0
	47.2	لا أعرف
	100	المجموع
		نسبة النساء في العمر 15-19 سنة المتزوجات في فلسطين لعام 2009
%14.1	9.7	%14.1
	17.1	%15.2
	33.5	%30.0
	39.7	لا أعرف
	100	المجموع
		نسبة النساء الحاصلات على شهادات عليا (بكالوريوس فأعلى) في العام 2009
%8.9	19.0	%8.9
	20.0	%10.9
	28.4	18.95
	32.6	لا أعرف
	100	المجموع
		نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في العام 2009
%15.5	28.3	%15.5
	4.1	%17.2
	26.2	%25.2
	41.4	لا أعرف
	100	المجموع
		نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة في العام 2009
%67.0	25.5	%67.0
	18.3	%77.7
	21.0	%87.7
	0.0	%33.7
	35.2	لا أعرف
	100	المجموع